الفصل الرابع

النمو الديموغرافي في الوطن العربي

تمهيد:

يتزايد السكان في الوطن العربي (le monde arabe) بشكل رهيب، ونادرا ما نجد له بديلا عند أكثر الأمم تخلفا، وأكثرها اضطرابا وغليانا على الصعيدين السياسي والاجتماعي كدول أمريكا اللاتينية والوسطى وكدول إفريقيا.وتصل الزيادة السنوية وسطيا إلى (3) بالألف، أي يتضاعف العرب مرة كل (23) سنة.وهكذا يتراوح عددهم في نهاية القرن الماضي بين (250) إلى (300) مليون نسمة وسيقارب سكان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.[1]

وقدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في سنة (1998م) عدد سكان الوطن العربي في سنة (1997م) ، باستثناء الفلسطينيين، بنحو (263, 9) مليون نسمة.فإذا أضيف تزايد السكان الطبيعي الصافي حتى نهاية سنة (1999م) ، يصبح تقدير عددهم هو نحو (277) مليونا، وهناك تقديرات أخرى مختلفة أبرزها مايرد في تقرير التنمية البشرية سنة (1999م) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (لاحقا يسمى"**التنمية البشرية**") ، حيث يسجل مجموع سكان الدول العربية على أنه كان في سنة (1997م) (252,4) مليون نسمة، أما معدل نمو "**النمو في التنمية البشرية**"فيسجل (2,1).[2]

---

[1] الجيل(مجلة عربية مهاجرة) ،العدد5،المجلد7،مايوسنة1986،قبرص.
[2] المستقبل العربي،العدد255،سنة2000،بيروت،لبنان.

المبحث الأول

ارتفاع معدلات الإنجاب

تتسم الأقطار العربية بمعدلات نمو سكانية مرتفعة ناجمة أساسا عن ارتفاع معدلات الإنجاب، وترتفع نسبة السكان ارتفاعا شديدا في الدول النفطية الصغيرة كنتيجة للهجرة من الخارج بقصد العمل.وتعاني الدول النفطية المستوردة لليد العاملة من الدول الآسيوية بدرجات متفاوتة، من ظاهرة ازدواجية سكانية لها انعكاسات اجتماعية اقتصادية سلبية، وربما تكون لها آثار مستقبلية ضارة خاصة في المجال الأسري.

وقد أظهر تقرير احصائي متخصص صدر حديثا أن اجمالي عدد السكان في دولة **الكويت** وصل الى حوالي (2.5) مليون نسمة حتى (30) يونيو سنة (2003م) ، منهم حوالي (914) ألفا من الكويتيين و (1.6) مليون من غير الكويتيين، وذكر التقرير الخاص بالسكان في الكويت حتى (30) يونيو سنة (2003م) الذي أصدره قطاع الاحصاء والمعلومات في وزارة التخطيط الكويتية أن محافظة **الفروانية** أخذت النصيب الأكبر من اجمالي عدد السكان في الكويت، بإجمالي بلغ ما يقارب (639) ألف نسمة، منهم حوالي (173) ألف من الكويتيين وحوالي (466) ألف من غير الكويتيين وذلك خلال الفترة المذكورة.

وأوضح التقرير الذي نشرته وكالة الأنباء الكويتية (**كونا**) أن محافظة **حولى** حصلت على المرتبة الثانية من اجمالي عدد السكان باجمالي بلغ حوالي (534) ألف

نسمة فهم حوالي (156) ألف من الكويتيين و (378) ألف من غير الكويتيين، وقد جاءت محافظة العاصمة في المرتبة الثالثة بإجمالي بلغ ما يقارب (422) ألف نسمة منهم حوالي (198) ألف من الكويتيين، وحوالي (224) ألف من غير الكويتيين.[1]

وفي إحصاء **للجهاز المركزي المصري للإحصاء** أوضح رئيسه السيد/اهاب علوي في ندوة صحفية أن عدد سكان مصر بلغ حتى بداية شهر يناير سنة (2004م) ما مقداره (70548718) مليون نسمة، منهم أزيد من (2,9) مليون شخص يعيشون بالخارج، وأن نسبة زيادة عدد السكان كانت بـــ (1,96%) في سنة (2003م) مقابل (1,99%) سنة (2002م) ، أي بمعدل ولادة شهري، وأن عدد الولادات بلغ (233444) نسمة في سنة (2003م) يقدر بـــ (111287) مولود.[2]

وجاءت العاصمة المصرية القاهرة على رأس المدن من حيث عدد السكان، وهو (7,629) ملايين تليه محافظتا الجيزة المتاخمة للقاهرة، والدقهلية.

والجدير بالملاحظة، أن العمالة المصرية تتمركز في الخارج في السعودية بـــ (923) ألف عامل، ثم ليبيا بأزيد من (600) ألف، والأردن وبه حوالي (227) ألف، والبحرين بحوالي (4) آلاف مصري.[3]

والجدير بالملاحظة، أن معدل نمو السكان في الوطن العربي (2,1%) هو الأكثر ارتفاعا مما هو في أي من مناطق العالم الثالث (le tiers monde) ، باستثناء

---

[1] صوت الأحرار (صحيفة جزائرية) ،العدد21، 1867يونيو سنة2004م.

[2] المساء(صحيفة جزائرية) ،العدد2، 2004/4/2112،الجزائر.

[3] للمزيد من التفاصيل،انظر إلى مؤلفنا **"هجرة الكفاءات العربية بدوافعها واتجاهاتها"** ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ،طبعة أولى،سنة2002.

(إفريقيا جنوب الصحراء) حيث يسجل نفس معدل النمو السكاني (la croissance de la population) العربي. وكان المعدل المرتفع قد استمر على ما هو عليه في عامي (1998م) و (1999م) دون تبدل ملحوظ، إذ أن معدلات نمو عدد السكان بطيئة التبدل جدا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية معروفة، وبالتالي، يمكن القول أن مجموع السكان في الدول العربية، مضافا إليهم الفلسطينيون في فلسطين نفسه وفي الشتات معا، قدر بنهاية سنة (1999م) بنحو (286) مليونا، على أساس معدل نمو صاف طبيعي تراوح بين (2%) في حده الأدنى في تونس، و (3، 6%) في المغرب في حده الأعلى خلال الفترة (1990م-1998م). على أن هذا المعدل تراوح حول متوسط هذين الحدين حسبما ورد في تقرير التنمية سنة (1999م-2000م) الصادر عن البنك الدولي المعنون أيضا: "**دخول القرن الحادي والعشرين**".[1]

[1] المستقبل العربي، العدد 255، سنة 2000، بيروت، لبنان.

موقع العالم العربي من القارات

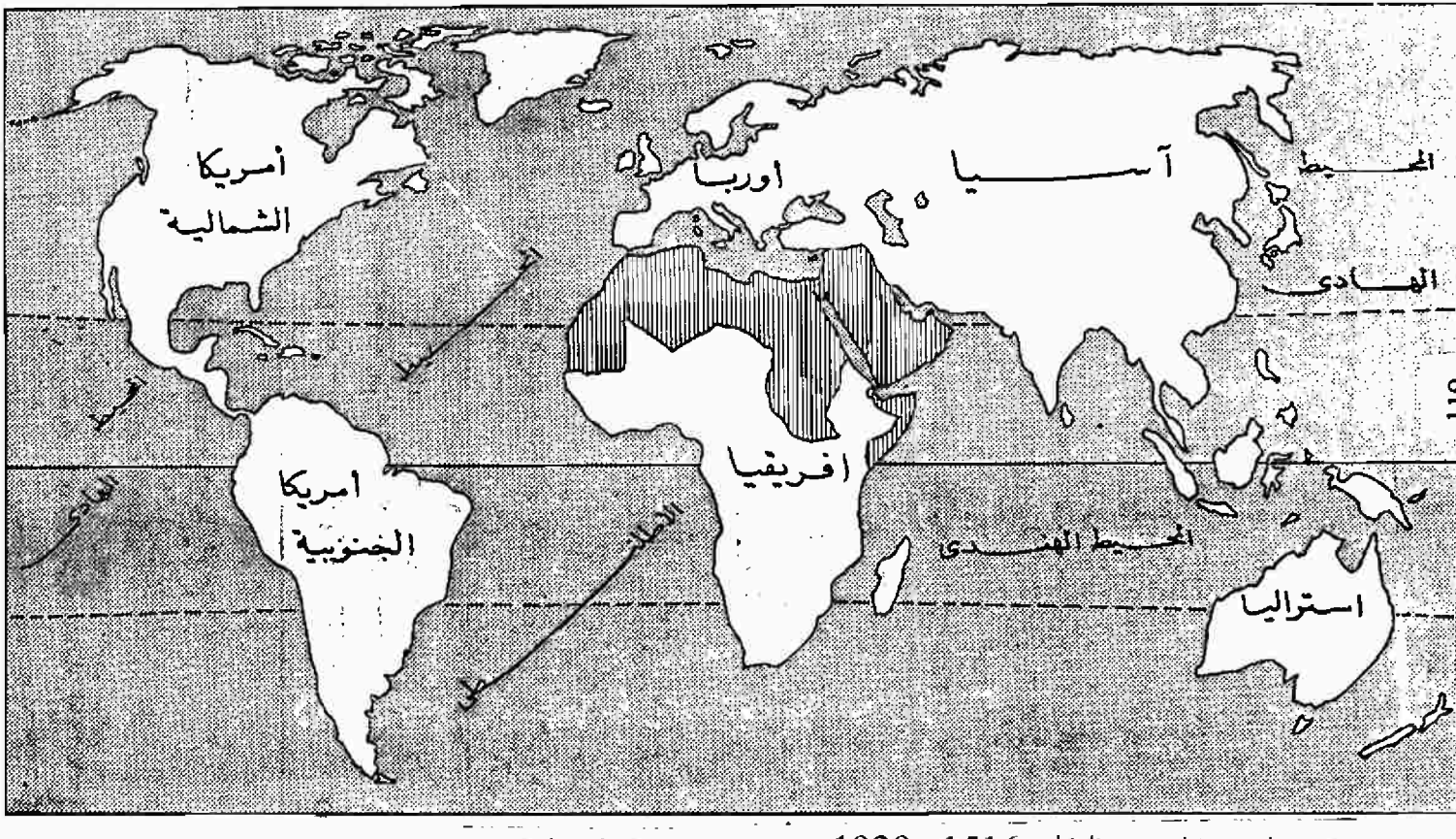

المبحث الثاني

تفاوت مؤشرات التنمية

بات مؤكدا أن هناك مؤشرات مخيفة حول معدل النمو السكاني (la croissance de la population) في الوطن العربي- من ناحية، وجملة من المؤشرات التربوية والعلمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من ناحية أخرى- ونستعرض أبرز المؤشرات التي تعود إلى سنة (1997م) فيما يأتي:

1- الانتساب لمراحل التعليم بالنسبة للفئة العمرية المناسبة حسب تقرير"**التنمية البشرية**" لسنة (1999م) : (86,4%) للمرحلة الابتدائية، (61,7%) للثانوية، ، (61,7%) من جميع المنتسبين للمرحلة الثالثة أو العليا مع تخصص في العلوم الطبيعية، وشبه الأطفال الذين لايصلون إلى الصف الخامس (10%) وهذا يضع الدول العربية في الموقع الرابع بين المناطق النامية السبع في العالم.

2- بالنسبة لقدرات البحث والتطوير، ولتوافر العلماء والتقنين، أوضحت تقارير"**حال الأمة**"في السنوات الماضية، مدى الخلل في منظومة العلم والتقانة، ومدى تواضع الانجازات العربية في هذا المجال، لامقارنة بالدول المتقدمة (les pays développés) فقط، ولكن أيضا بإسرائيل، مما يدفع إلى هجرة العلماء العرب إلى الخارج ويكفي أن نعرف أن تكلفة الفرد في سن التعليم في الدول المتقدمة (les

(pays développés) بلغت (2500) دولار، في حين أنه لم تتجاوز (250) دولارا كمتوسط في الأقطار العربية.[1]

بينما بلغ حجم **الإنفاق على التعليم** ومن خلال الاعتماد التالية المرصودة من أجل البحث بمقارنتها بالبلاد العربية يتبين لنا الفجوة المعرفية القائمة بين الدول العربية والدول المتقدمة (les pays développés) ، فقد بلغ حجم الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل (7,6%) سنة (1999م-2000م) ، في حين كان في الولايات المتحدة الأمريكية (5,4%) ، وفي اليابان (2,8%) وفي كوريا الجنوبية (2,7%) ، وفي الصين (2,8%).

وحسب تقرير[2] عربي تم تسجيل بين سنتي (1980م-1999م) تسعة بلدان عربية كبيرة من الناحية الاقتصادية براءات اختراع بلغت (370) براءة في الولايات المتحدة الأمريكية (USA) ، كمقياس جيد لنوعية التعليم في الدول التي ينتمون إليها، وأيضا مدى انتشار روح المشاريع الخاصة وسيادة القانون والابتكار.

أيضا، نفس الفترة- التي تمتد إلى عشرين سنة- سجلت **كوريا الجنونية** لوحدها (16328) براءة اختراع، وغني عن البيان نشر الكتب كقرينة للتطور العلمي والبحثي في مجال **النشر العلمي**، وكمثال باعت **إسرائيل** سنة (1997م) ماقيمته (12) مليون كتاب بمتوسط (3) كتب في السنة للشخص الواحد.وبلغت الكتب المترجمة في السنة ذاتها (1,2) مليون كتاب لكل مليون نسمة في **العالم العربي** (**le monde arabe**) ، بينما بلغت (100) كتاب تقريبا لكل مليون نسمة في

---

[1] صوت الأحرار (صحيفة جزائرية) ،العدد5، 2003/10/1703.

[2] تقرير "**التطور الإنساني العربي**" لسنة2003 المقدم في ندوة دافوس سنة2003م.

إسرائيل.**إنه الانفجار المعرفي الذي يولد بدوره انفجارت معرفية إضافية في كل يوم وساعة.**

3-يظهر **تقرير التنمية البشرية** الصادر سنة (1999م) تراجع مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية، والتفاوت الكبير في هذه المؤشرات فيما بينها.وتمتع سكان أربع دول عربية بتنمية بشرية عالية (الكويت- البحرين- قطر- الإمارات العربية) ويبلغ عدد سكانها (7,330) مليون نسمة، أي (2,8%) من مجموع السكان العرب سنة (1977م).

أما الدول العربية التي تتمتع **بتنمية بشرية متوسطة** فهي إحدى عشر دولة هي (ليبيا-لبنان-السعودية- مسقط-ا لأردن- تونس- الجزائر- سوريا- مصر- العراق- المغرب) ويبلغ عدد سكانها (196,906) مليون نسمة أي حوالي (75%) من مجموع السكان العرب.

أما الدول العربية ذات **التنمية البشرية المنخفضة** فهي أربع دول (السودان- اليمن- موريتانيا- جيبوتي) ويبلغ عدد سكانها (51,119) مليون نسمة بنسبة (19,4%) من مجموع السكان العرب.وقد استبعدت الصومال (9,314) مليون نسمة لعدم توفر الإحصائيات لذلك.

وبلغ **متوسط قيمة دليل التنمية البشرية** في جميع الدول العربية (0,626%) ، بينما كانت قيمة الفقر البشري (32,4%) ، وبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (58,1%) ، ولا يحصل من بين إجمالي السكان العرب

(18%) منهم على مياه مأمونة[1] و (29%) منهم على صرف صحي، وفيما تبلغ نسبة الأشخاص الذين لايتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (2,9%) من سكان الكويت، فإن النسبة ترتفع إلى (33,9%) من السكان في جيبوتي.[2]

وتفوق الزيادة السكانية وسقف الحدود التي قد يتوقعها العلماء المختصين في علم الديموغرافيا.فمثلا توقع الباحث (**الفريد سوفي**) في سنة (1958م) ارتفاع عدد الجزائريين إلى (18) مليون نسمة بحلول سنة (2200م) لكن يبدو أن الزيادة سبقت نبوءات الباحث وزاد عدد الجزائريين على هذا التوقع في سنة (1980م) ، إذ أن الزيادة الجزائرية السنوية تصل إلى ثلثي المليون.[3]

---

[1] للاستزادة،انظر مؤلفنا "**الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات**"،دار الفكر بدمشق،طبعة أولى سنة1999م،وطبعة ثانية سنة2004م.

[2] المستقبل العربي،العدد255،سنة2000م،بيروت،لبنان.

[3] الجيل(مجلة مهاجرة) ،العدد5،المجلد7،قبرص.

المبحث الثالث

انخفاض معدل الولادات

خلافا لكل التوقعات نجد بلدين عربيين وهما لبنان وتونس انخفض فيهما معدل الولادات سنة (1999م) إلى **مادون حد الخطورة بقليل**، والذي لم يكن بتلك الخطورة مادام الرقم الذي وصل إليه قدر بـ (2,09) للمرأة الواحدة بأي مستوى معروف عنه **ضمانة تجدد الأجيال (le renouvellement des générations)**.[1]

وقد بلغ معدل الولادات في تونس (2,09) طفل لكل امرأة، لكن باختلاف كبير بحسب المناطق إذ نجد أن هذا المعدل الواقع تحت **حد ضمان تجدد الأجيال (le renouvellement des générations)** ،.ومن البلدان المقبلة على هذه الوضعية بسرعة كبيرة مثل:الجزائر، والمغرب، وليبيا، وبسرعة أقل بعض بلدان المشرق العربي كمصر، لتليها من بعيد بلدان أخرى من المنطقة.وإجمالا، فإن زيادة الولادات في العالم أضعف إذ يبلغ (3,5) طفل لكل امرأة وكمثال المعدل في الجزائر يقدر الآن بـ (2,67) أي أنه كل يوم، وبسرعة أكبر، خلافا لما كان عليه في السبعينيات عندما بلغ هذا المعدل ذروته من (7) الى (8) طفل لكل امرأة بحسب البلدان والفئات الاجتماعية، وأصبحت الفتيات في الجزائر يلدن اليوم أقل من نصف ماكانت أمهاتهن يلدن، وتغيرت الأمور بصورة مذهلة فاقت كل توقعات خبراء الأمم المتحدة.

---

[1] للاستزادة،انظر مؤلفنا"**الأمن الغائي العربي بين الحاجات والمتطلبات**"،دار الفكر بدمشق،ط1،سنة1999م،ط2 سنة2004م.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي (la réparitition géographiqu،
خاصةميز الوضع السكاني في العالم العربي بمستويات عالية من التحركية الجغرافية، إن كان ذلك من المناطق الريفية أو الصحراوية إلى المناطق الحضرية أو من بلد إلى آخر ضمن المنطقة.وتزداد هذه المشكلة تعقيدا بسبب الأعداد الكبيرة من المهجري، خاصةة الفلسطينيين، ومؤخرا الجزائريين، وفي البحرين، والكويت، وقطر يقطن حاليا أكثر من (80%) من السكان المقيمين في مناطق حضرية.وتعتبر مستويات التحضر هذه من أعلى المستويات في العالم.وقد توسعت المدن بشكل أخطبوطي حيث وصلت في البحرين، ولبنان إلى مايزيد على (43%) من مجموع السكان.[1]

إن هجرة أعداد كبيرة من العاملين الذكور المهرة والاحترافيين إلى بلدان خارج المنطقة اللجنة (**هجرة الكفاءات**) [2] هي نموذج آخر من حركة الهجرة داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.زيادة على ذلك أن أعدادا كبيرة من العاملين يتنقلون داخل الدول العربية باستمرار، وينعكس هذه التنقل بوضوح فالنسب العالية في الدول الخليجية النفطية وكمثال (116) ذكرا لكل (100) أنثى في الإمارات العربية المتحدة، و (120) في الكويت، و (112) في البحرين.[3]

---

[1] الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير ،العدد20،ابريل سنة1980م،دمشق.
[2] للمزيد من التفاصيل،انظر إلى مؤلفنا(**هجرة الكفاءات العربية:دوافعها واتجاهاتها**) ،دار **هومة** للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،طبعة أولى،سنة2002م.
[3] الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير ،العدد20،مرجع سبق ذكره.